مركز حقوق الإنسان

جنيف

العدد رقم ٤ من سلسلة التدريب المهني

مؤسســـات حقـــوق الإنســـان الوطنيـــة

كتيب عن إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية
لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

الأمم المتحدة

مركز حقوق الإنسان
جنيف

العدد رقم ٤ من سلسلة التدريب المهني

مؤسســـات حقـــوق الإنســـان الوطنيـــة

كتيب عن إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية
لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ١٩٩٥

ملحوظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور وفي طريقة عرض المواد فيه ما يـــنطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركـــز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

*

* *

يمكـــن اقتـــباس المواد الواردة في هذا المنشور أو استنساخها بمطلق الحرية، شريطة الإشارة إلى المصدر وإرسال نسخة من المنشور الذي يحتوي المادة المستنسخة إلى مركز حقوق الإنسان على عنوانه: Centre for Human Rights, United Nations, 1211 Geneva 10, Switzerland.

HR/P/PT/4

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.95.XIV.2

 يشـــجع المؤتمـــر العالمي لحقوق الإنسان إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية، مع مراعاة "المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية" والاعتراف بأن من حق كل دولة أن تختار الإطار الأنسب لاحتياجاتها الخاصة على الصعيد الوطني.

إعلان وبرنامج عمل فيينا
(الجزء أولاً، الفقرة ٣٦)

تصدير

إن من دواعي سروري البالغ أن أقدم هذا "الكتيب"، وهو المنشور الرابع في سلسلة التدريب المهني التي شرع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إصدارها في ١٩٩٤. والهدف من هذا "الكتيب"، مثله في ذلك مثل المنشورات الأخرى في هذه السلسلة، أن يتمم برامج التعاون التقني للمركز، وأن يقدم في الوقت نفسه المعلومات والمساعدة إلى كافة المنخرطين في بناء الهياكل الضرورية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إن حقوق الإنسان تمس العلاقات فيما بين الأفراد وبين الأفراد والدولة. لذلك فان الواجب العملي في حماية حقوق الإنسان هو بالدرجة الأولى واجب وطني لا بد وأن تكون الدولة نفسها هي المسؤولة عن القيام به. وجهود الأمم المتحدة للتشجيع على إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ترجع إلى عام ١٩٤٦. بيد أن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى اتفاق بشأن الصورة المثلى لهيكل هذه الهيئات وتشغيلها إلا في غضون السنوات القليلة الماضية. وكان من المعالم البارزة في هذه المسيرة صياغة المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية، التي أقرتها الجمعية العامة في ١٩٩٣. وفي نفس السنة أعاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تأكيد الدور الهام والبناء الذي تؤديه مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ودعا الحكومات إلى تقوية هذه الهيئات.

ولقد أدركت الأمم المتحدة من خلال عملها في مجال المؤسسات الوطنية أنه لا يمكن، ولا ينبغي، التوصية بنموذج واحد للمؤسسات الوطنية باعتباره الآلية الملائمة التي تلبي بها جميع البلدان التزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان. ورغم أن كل بلد يستطيع الاستفادة من خبرات الآخرين، فانه يجب عند بناء المؤسسات الوطنية مراعاة، التقاليد الثقافية والقانونية المحلية، علاوة على المنظمات السياسية القائمة.

وتعترف الأمم المتحدة أيضاً بأن الدول الراغبة في إنشاء أو تقوية المؤسسات الوطنية لا تملك جميعها القدرة التقنية والمالية الضرورية للقيام بذلك. وقد قدم مركز حقوق الإنسان في إطار برنامج التعاون التقني الخاص به المساعدة في هذا المجال إلى عدد من الدول في السنوات القليلة الماضية عن طريق تزويدها بالخبراء

والمساعدات المادية. ويعمل المركز على تشجيع الدول على طلب المساعدة في بناء أو تدعيم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

ولا يمكن أن ننتظر من آلية لحقوق الإنسان من النوع الذي يشكل موضوع بحث هذا الكتيب أن تتصدى لجميع قضايا حقوق الإنسان التي تشغل اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي في الوقت الراهن. كما أن هذه المؤسسات لم تنشأ لتحل محل أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجال. فمن الجلي أن دور المؤسسات الوطنية دور تكميلي، وتقوية هذه المؤسسات لا بد وأن يؤدي إلى زيادة فاعلية أنظمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

خوزيه أيالا لاسو
مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

تنويه

قـــام فرع التعـــاون التقني فـــي مركـــز الأمم المتحـــدة لحقوق الإنســـان بإعداد هذا الكتيب. ونتوجه بالشكر الخاص إلى المؤسسات الوطنيـــة وإلى الأفـــراد الذين قدموا تعليقات واقتراحات بشأن مسودة أولية له.